

ويضم الاتحاد الدولي للصحفيين صوته إلى نقابة الصحفيين اليمنيين في إدانة هذا الحكم التعسفي وحث سلطة الأمر الواقع والجماعات المسلحة الأخرى على إنهاء استخدامها للقضاء لمحاولة تهريب وإسكات الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام في البلاد وخارجها. بإعدام مالك شركتين إعلاميتين في اليمن، ومصادرة ممتلكاته داخل البلاد وخارجها، حسب بيان لنقابة الصحفيين اليمنيين. وعبرت نقابة الصحفيين اليمنيين عن رفضها لهذا الحكم التعسفي، واستخدام القضاء لمواجهة مؤسسات إعلامية أو صحفيين والزج بهم في الصراعات التي تشهدها البلاد بهدف الاستيلاء على الممتلكات وتهريب العاملين والمستثمرين في قطاع الإعلام. وقال أنطوني بيلانجي، الأمين العام للاتحاد الدولي للصحفيين: "إننا ندين هذه الإجراءات التي تنفذها سلطة الأمر الواقع في صنعاء، بما في ذلك الحكم التعسفي ضد زميلنا المعمري، والذي يهدف فقط إلى منع الصحفيين من القيام بعملهم وإبعاد أصحاب وسائل الإعلام عن الاستثمار في الإعلام في اليمن. إننا ندعو المجتمع الدولي ومنظمات الصحفيين في جميع أنحاء العالم إلى الدعوة إلى إلغاء الحكم الجائر وإطلاق سراح جميع الصحفيين المسجونين في البلاد". ويحث الاتحاد الدولي للصحفيين السلطات الفعلية في البلاد على إلغاء حكم الإعدام ومصادرة ممتلكات المعمري داخل وخارج اليمن.